العائد الأقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واثره على التنمية في ج.م.ع

وائل رافت حسن سيد احمد

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العائد الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثره على التنمية في جمهورية مصر العربية ومدى امكانية مساهمة هذه المشروعات فى الاقتصاد الكلى للدولة وبالتإلى تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام سواء علي المستوي الأكاديمي داخل نطاق البحث العلمي أو علي المستوي المجتمعي التطبيقي، وكما تتضح اهمية هذه الدراسة فى قياس النتائتج الاقتصادية لهذه المشروعات كما تطرأ هذه الدراسة الى مدى رسمية هذه المشروعات ودخولها فى الجانب الرسمى للدولة ، كما اكدت هذه الدراسة ان عدد كبير من هذه المشروعات غير رسمى ، حيث تشير بعض التقديرات إلي ان حجم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الغير رسمي في اقتصاديات بعض الدول النامية يمثل نسبة مرتفعة تتراوح بين ٣٠-٧٠% من إجمالي الناتج القومي ، كما تسعى هذه الدراسة الى مدى مساهمة هذه المشروعات فى معالجة قضايا قومية مثل الدخل الوطنى من العملة الصعبة ، والتكنولوجيا الصناعية والتطور الصناعى وكذلك الهيكل الوظيفى للعمالة ، مع مراعاة تحقيق التوازن بين تحقيق مصالح أصحاب هذه المشروعات وكذا تحقيق عوائد المجتمع الكلى.

Abstract :

This study aimed to measure the economic results of small and medium-sized enterprises and its impact on development in the Arab Republic of Egypt and the extent to which these projects can contribute to the country's macroeconomic and thus achieve

economic development in general, whether at the academic level within the scope of scientific research or at the applied societal level. The study in measuring the economic results of these projects, and this study also reveals the extent to which these projects are formal and entered into the official side of the state. This study also confirmed that a large number of these projects are informal, as some estimates indicate that the size of the informal SME sector in the economies Some developing countries represent a high percentage ranging between 30-70% of the gross national product. This study also seeks the extent to which these projects contribute to addressing national issues such as national income from hard currency, industrial technology and industrial development, as well as the functional structure of employment, taking into account achieving balance. Between achieving the interests of the owners of these projects, as well as achieving the total community returns.

المقـدمة :

تشير بعض التقديرات إلي ان الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة فى مصر عام ٢٠١٥ بلغ نحو ٩٠ %من إجمالي مشروعات القطاع الصناعي، ويعمل بها نحو ثلثي القوى العاملة، وتسهم بنسبة ٤٠% من إجمالي الناتج القومي. وإذا ما أضفنا الشركات متناهية الصغر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الغير رسمية اى غير المسجلة بالسجلات الحكومية نجد ان هناك أكثر من ٢.٥ مليون مشروع تمثل حوالي ٧٥% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي وتساهم في ٨٠% من الناتج المحلى الإجمالى وتغطى نحو ٨٠% من قيمة الاستثمارات وتستوعب حوالي ٧٥% من

فرص العمل، ويدخل السوق المصرى سنويا ٣٩ ألف مشروع جديد لشركات صغيرة ومتوسطة الغير رسمية.

وكما تعتبر الشركات المتوسطة والصغيرة أحد أهم مقومات نجاح خطط التنمية الاقتصادية بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء من خلال مساهمتها في توظيف العمالة وتوفير فرص للتدريب ومن ثم رفع المهارات اللازمة لتوظيف العمالة بالقطاعات الاقتصادية وتحسين مستوى الإنتاج وتحقيق قيمة مضافة بالمجتمع وتوفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة والعمل على زيادة مستويات الأجور، كما أنها وسيلة فعالة في توجيه المدخرات القومية إلى الاستثمار فضلًا عن ارتباطها بكافة فروع الاقتصاد الرسمى كخطوط إنتاج لعدد من المنتجات.

كما تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة الغير رسمية (متضمنة الشركات متناهية الصغر) ما نسبته ٩٠% تقريبا من المنشآت على مستوى العالم بمعدلات توظف تتراوح بين (٥٠ % -٦٠ %) من القوى العاملة في العالم.

وتجدر الإشارة إلي أن حجم العمالة غير الرسمية في عام ٢٠٠٨ وفقا للإحصاءات الرسمية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بلغ حوالي ٣٩.٣%، بينما بلغ في عام ٢٠١٤ حوالي ٤٦.٤ %، الأمر الذي يؤكد تزايد حجم هذا القطاع ومن ثم تزايد أثاره علي التنمية الاقتصادية فى جمنهورية مصر العربية .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث فى الفجوة الكبيرة بين وجود عدد من الظواهر التى تعيق نهضة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية والتى تنعكس على التنمية بصفة عامة فى جمهورية مصر العربية والتى يرى الباحثون أنها تعد منطلقا للدراسة، وتتمثل أهم تلك الظواهر فى الاتى:-

- المشروعات الصغيرة يوجد عدد كبير منها غير رسمى ، حيث تشير بعض التقديرات إلي ان حجم قطاع المشروعات الصغيرة الغير رسمي في اقتصاديات الدول النامية يمثل نسبة مرتفعة تتراوح بين ٣٠-٧٠% من إجمالي الناتج القومي

- عدم دقة البيانات التي تعكس حقيقة حجم الاقتصاد غير الرسمي، مما يؤدى إلى وضع خطط اقتصادية قد ينجم عنها آثار سلبية قد تضر بالاقتصاد الوطني.
- تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (متضمنة المشروعات متناهية الصغر) ما نسبته ٩٠% تقريبا من المنشآت على مستوى العالم بمعدلات توظف تتراوح بين (٥٠ % -٦٠ %) من القوى العاملة في العالم
- تؤثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير فى عملية التنمية بكافة صورها
- تمثل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة فى مصر نحو ٩٠ %من إجمالي مشروعات القطاع الصناعي، ويعمل بها نحو ثلثي القوى العاملة، وتسهم بنسبة ٤٠% من إجمالي الناتج القومي. وإذا ما أضفنا المشروعات متناهية الصغر لمشروعات SMEs نجد ان هناك أكثر من ٢.٥ مليون مشروع تمثل حوالي ٩٩% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي وتساهم في ٨٠% من الناتج المحلى الاجمالى وتغطى نحو٩٠% من التكوين الرأسمالي وتستوعب حوالي ٧٥% من فرص العمل، ويدخل سنويا ٣٩ ألف مشروع جديد مجال الإنتاج.
- فرض نظم رقابة على الصرف الأجنبي تهدف إلى المحافظة على الاحتياطات الوطنية من النقد الأجنبي عن طريق تحديد سعر صرف لا يتناسب مع قوى العرض والطلب، حيث يؤدى إلى ظهور سوق موازية للصرف الأجنبي في حالة زيادة الطلب على العرض، يستفيد منها المتعاملون في الاقتصاد غير الرسمي، من خلال بيع حصص من النقد الأجنبي في السوق الموازية لتحقيق أرباح غير اعتيادية.

أهداف البحث :

يسعى الباحثون من خلال ذلك البحث تحقيق الأهداف التالية :

١. تحليل وتقييم العائد الاقتصادي من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
٢. دراسة وتحليل تأثير نهضة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على ارتفاع معدلات التنمية فى جمهورية مصر العربية .

٣. دراسة وتحليل مدى الاستفادة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فى التطور الصناعى
٤. دراسة أهمية إدخال القطاعات الغير رسمية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر منها الى القطاع الرسمى للدولة .
٥. دراسة تأثير نهضة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على سعر الصرف العملة الصعبة .
٦. تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات للاستفادة من نهضة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على الاقتصاد الوطنى .

فروض البحث :

الفرض الأولي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد الأقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتطور الصناعى فى جمهورية مصر العربية

الفرض الثاني : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد الأقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوظيف العمالة فى جمهورية مصر العربية

أهمية البحث :

تنحصر أهمية الدراسة فى :

تنحصر هذه الدراسة أهميتها من مدى مساهمة اقتصاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في تحقيق التنمية بكافة اشكالها في مصر بشكل عام في الوقت الراهن سواء علي المستوي الأكاديمي داخل نطاق البحث العلمي أو علي المستوي المجتمعي التطبيقي، كما تتضح أهمية دراسة اثر البيئة التنظيمية والقانونية في تحول باقى قطاع المشروعات الصغيرة الغير رسمي إلي قطاع رسمي والتعرف علي الآثار الايجابية والسلبية التي يمثلها التحول من القطاع غير الرسمي إلي القطاع الرسمي في ظل كبر حجم هذا القطاع في الاقتصاد المصري ككل والذى يمثل نحو ٩٠ %من إجمالي مشروعات القطاع الصناعي، ويعمل بها نحو ثلثي القوى العاملة، وتسهم بنسبة ٤٠% من إجمالي الناتج القومي ، وإمكانية مساهمة هذا القطاع بشكل

كبير فى استقرار سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الاجنبيه الأخرى بمساهمته فى العملية التصديرية وتوفير منتجات كثيرة يتم استيرادها من الخارج ، ومعالجة قضية البطالة، وكذا مكافحة الفقر. هذا مع مراعاة تحقيق التوازن بين تحقيق مصالح أصحاب هذه المنشات وكذا تحقيق عوائد للمجتمع ككل.

كما **تستمد أهمية الدراسة من الاعتبارات الاتية:-**

١- الأهمية العلمية:

- يستمد البحث أهميته النظرية من أهمية الدور الذى يلعبه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فى تحقيق عملية التنمية بكافة اشكالها.
- على الرغم من أهمية الدور الذى تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فى تحقيق عملية التنمية ، الا أن الدراسات العربية التى تناولت هذا الموضوع ما زالت محدودة، الأمر الذى دعا الباحثون للقيام بهذا البحث.

٢- الأهمية التطبيقية:

تتضح أهمية البحث فى أن تنمى ظاهرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر قد ساهم فى عمليات الاصلاح الاقتصادى فى عدد كبير من الدول النامية وقد حماها من الانهيارات الاقتصادية العالمية ، ويرى الباحثون أن حجم وأسباب وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والنتائج المترتبة عليها لم يتم دراستها وتحليلها بالشكل الكافى، حيث أن اقتصاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لا يتوقف تأثيره على الناتج القومى الاجمالى فحسب وانما يمتد ليشمل النشاط الاقتصادى ككل مثل مستويات التشغيل والعمالة وسعر الصرف للعملة الصعبة والبطالة وأنماط توزيع الدخل ومستويات الأجور ومعدلات الادخار الحقيقى وغيرها.

الإطار النظري للبحث :-

أولا:- : تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة :

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الشركات الصغيرة والمتوسطة بأنها:

"تلك الشركات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل والقصيرة الأجل، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 –50 عاملا".
و قد يختلف حجم الشركات الصغيرة والمتوسطة داخل الدولة نفسها حسب مراحل النمو التي تمر بها اقتصاد تلك الدولة، ومن المعايير المستخدمة معيار العمالة، معيار رأس المال، معيار الإنتاج، معيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة فضلا عن معايير أخرى تأخذ في الاعتبار درجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي، وقد يكون أكثر المعايير استخدامًا هو معيار العمالة وذلك نظرًا لسهولة الحصول على البيانات وإمكانية تحليلها ومعالجتها إحصائيًا والخروج بنتائج كمية تدعم متخذي القرارات.
وبالتالى لا يوجد تعريف دولى متفق عليه يحدد ماهية الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العمال أو رأس المال المستثمر أو المستوى التقني يختلف تبعا لتباين خصائص الدول وطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هناك عدد من التعريفات التي تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالبا ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية إلى تحقيق هدف تنموي أو اجتماعي ما.
وفى مصر يقصد بالمنشأة الصغيرة كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها علي خمسين عاملا. ويقصد بالمنشأة متناهية الصغر كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا والتي يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه.

وهناك تعريفات لجهات مختلفة فى مصر كالتالي

تعريف قانون المنشآت الصغيرة هي كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاط إقتصادى إنتاجياً أو تجارياً أو خدمياً ولا يقل رأس مالها المدفوع عن (خمسين ألف جنيه) ولا يجاوز (مليون جنيه) ولا يزيد عدد العاملين فيها عن (٥٠ عامل)

تعريف اتحاد الصناعات المصرى للمنشآت الصغيرة:-

هي تلك التي تبلغ حجم استثماراتها فى حدود ٥٠٠ ألف جنيه وعدد العاملين بها لا يزيد عن ١٠٠ عامل.

تعريف وزارة الصناعة : هى تلك الشركات التي تبلغ قيمة أصولها أقل من ٥٠٠ ألف ويعمل بها من ١٠ إلى ١٠٠ عامل.

تعريف معهد التخطيط: هي تلك الشركات التى توظف من ١٠ إلى ٤٩ عامل.

أنواع الشركات الصغيرة والمتوسطة

إنتاجية صناعية مثل: المصانع الصغيرة والورش الصناعية الصغيرة وورش إنتاج سلع استهلاكية تقوم بتحويل المواد الخام إلى المنتجات نهائية.

خدمية : كل مشروع يقدم خدمة للمستهلك مثل : إصلاح السيارات ـــ مكتب كمبيوتر ـــ خدمات سياحية.

تجارية : الشركات التي تقوم بشراء سلعه وإعادة بيعها لتحقيق ربح.

صناعات مغذية : كل مشروع ينتج قطع غيار أو أجزاء من منتج تحتاجه المصانع.

زراعية وإنتاج حيواني : كافة الشركات المرتبطة بإستصلاح الأراضي لزراعتها والأنشطة الزراعية.

ثانيا: العوامل المؤثرة على دور الشركات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر.

وتمثل اهم العوامل المؤثرة على دور الشركات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر في الاتى :

الثروات الطبيعية : تعرف الثروات الطبيعية بالثروات التى توجد طبيعيا ويتم استخدامها كمواد خام وإعادة تصنيعها او الاستفادة منها لتقديم خدمات للمواطن وجني أرباح استثمارية منها ومن اهم الثروات فى مصر كما يلى :

نهر النيل : يوجد نهر النيل منذ ألاف السنين وهو شريان الحياة بمصر ويمتد من جنوب مصر إلى شمالها ويعد المصدر الرئيسى لمياه الشرب والزراعة في مصر، بالإضافة إلى محطات توليد الكهرباء على نهر النيل.

ارض صالحة للزراعة : تتعدى نسبة الأرض الزراعية ثلث المساحة الجغرافية لمصر وتتنوع طبيعة الأرض الصالحة للزراعة فى مصر بين ارض طينية و ارض رملية وكل منها مناسب لأنواع معينة من المحاصيل ويستخدم معها طرق مختلفة للري.
طقس مستقر: تتميز مصر بجو مناسب للعمل على مدار اليوم طول العام مما يمكن الاستفادة به فى إنتاج محاصيل زراعية وانتاج صناعى متطور في ظل توفر المواد الخام.
بحيرات طبيعية : يوجد فى مصر اكثر من سبع بحيرات طبيعية يمكن الاستفادة منها فى كثير من الصناعات الانتاجية.
السواحل الممتدة : تطل مصر على سواحل البحر الأحمر والبحر المتوسط وخليج السويس وخليج العقبة وهذه السواحل يمكن الاستفادة منها في عمليات الصيد والسياحة وكذلك الموانى البحرية.
المحميات الطبيعية : يوجد بمصر محميات طبيعية خلابة فى البر والبحر ويوجد بها كائنات منفردة وشعب مرجانية مذهلة يمكن الاستفادة بها فى السياحة
السياحة : يوجد فى مصر أكثر من ثلثي آثأر العالم ومنتشرة فى جميع أنحاء مصر ويمكن الاستفادة منها فى السياحة الداخلية والخارجية بجانب الأماكن المقدسة التي يمكن الاستفادة منها فى السياحة الدينية بسيناء والكنائس القديمة وكذلك أماكن السياحة العلاجية مثل عيون موسى والرمال البيضاء فى سيناء والساحل الشمالي .
المعادن : يوجد فى مصر مجموعة كبيرة من مواقع استخراج المعادن مثل الذهب والألومونيوم والفوسفات والسيلكون فى رمال سيناء وغيرها..

ثالثا :- العلاقة بين دور الشركات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الاقتصاد الكلى .

وترجع أهم العوامل المؤثرة على دور الشركات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الاقتصاد الكلى إلى الاسباب التالية:-

- تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً إيجابياً في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي تقليل معدل البطالة.
- تسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى الدخل وبالتالي الحد من الفقر.
- الشركات الصغيرة والمتوسطة تُعَد فرصة للاستثمار الآمن.

- رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي
- تنويع الهيكل الصناعي
- تنمية الصادرات
- تكوين الكوادر الفنية والإدارية
- جذب المدخرات

رابعا :- مقترحات لتطوير وتفعيل دور الشركات الصغيرة والمتوسطة فى مصر

أ : - تفعيل المشروعات الزراعية والإنتاج الحيوانى: تعتبر مصر من اقدم الدول التى تعمل فى الزراعة نظرا لوجود مقومات الدور فى هذا المجال مثل نهر النيل والأرض الخصبة والطقس المناسب و الآيدى البشرية و المياه الجوفية والأمطار الموسمية، لذلك فان التنمية الزراعية يمكن تفعيلها لتصبح مورداً رئيساً لإيرادات الدولة وسيتم فى هذا الجزء توضيح ما يلى

١- **الموقف الحالى للإنتاج الزراعي فى مصر** بالرغم من الموارد المتاحة والظروف المناخية فى مصر ووجود أراضٍ صالحة للزراعة متسعة إلا أن التنمية الزراعية فى مصر ليست كما يجب، ويظهر ذلك من الجدول التالي مساهمة الناتج الزراعي فى الناتج المحلى فى الفترة من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٨ ويظهر من الجدول تدنى نسبة المشاركة فى الناتج الإجمالى من الناتج المحلى

٢- **الموقف الحالي من الإنتاج الحيوانى فى مصر** يتأثر الإنتاج الحيوانى بالإنتاج الزراعي تأثيرا مباشرا لتاثيره على الصناعات المغذية الطبيعية أو المصنعة من المنتجات الزراعية مثل الأعلاف لذلك يرى الباحث ان توافر المنتجات الزراعية يزيد من الإنتاج الحيوانى وعلى الدولة تقديم الدعم اللازم بتوفير سلالات جيدة وتحصينات للحيوانات لضمان زيادة الإنتاج طبقا للمواصفات الصحية .

تنمية الثروة السمكية

الموقف الحالي للثروة السمكية فى مصر : يمثل السوق المصرى سوقا استهلاكية لحوإلى مائة مليون مواطن، مما يمثل طلبا متزايدا على المنتجات الاستهلاكية، ويمكن استغلال الموارد المائية من بحيرات وسواحل لتشجيع تطوير صناعة الثروة السمكية،

والحد من استيراد المنتج الاحنبى لتصبح تنمية الثروة السمكية مورد رئيسي لايرادات الدولة، وذلك بدعم المستثمرين لتطوير الثروة السمكية وتنظيم أعمال الصيد وتوفير زريعة صغيرة من الأسماك وبكميات كبيرة ورعايتها داخل البحيرات المنتشرة فى مصر وإنشاء مصانع تعليب الأسماك لمقابلة الطلب المحلى والاتجاه للتصدير للمساهمة في تقليل العجز فى الميزان التجاري المصرى.

خامسا : تاثير دور الشركات الصغيرة والمتوسطة فى نمو الاقتصاد المصرى

تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة فى تنمية الاقتصاد المصرى بتوفير سلع بأسعار وجودة مناسبة من خلال زيادة رقعة الأرض الزراعية المشاركة فى التنمية الزراعية والحيوانية وغيرها ، ويتضح دور الشركات الصغيرة والمتوسطة فى المساهمة فى التنمية الاقتصادية فى مصر كما يلى :-

١- خلق فرص عمل جديدة
٢- زيادة الاستثمار وتحويل السوق من حالة الركود لحالة النمو
٣- زيادة قيمة الناتج المحلى
٤- زيادة قيمة الصادرات وتقليل الواردات
٥- توفير السلع بأسعار منخفضة

مما سبق يتضح ان النمو الإقتصادى يتناسب طرديا مع تطور الشركات الصغيرة والمتوسطة .

١- دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في التاثير على قيمة سعر الصرف للعملات الاجنبية:-

يؤثر دور الشركات الصغيرة والمتوسطة على قيمة الواردات وزيادة الصادرات، مما يؤدى لزيادة عرض العملات الأجنبية وبالتإلى يؤثر على قيمة سعر صرف العملات الأجنبية ودعم قيمة العملة المحلية فى مقابلها، بالاضافة لدور تلك الشركات فى زيادة قيمة الاعتمادات الدولية لزيادة الناتج المحلى وتقليل الحاجة للاقتراض من الخارج، لذا فان سعر الصرف يتناسب عكسيا مع تطور دور الشركات الصغيرة والمتوسطة فى المجتمع.

٢- الأثر الادارى للمشروعات الصغيرة فى المجتمع المصرى

ويرى الباحثون ان توافر فرص عمل وتشجيع للاستثمار يؤدى إلى تغير سلوك الأفراد نتيجة وجود قوانين تحدد بيئة عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالاضافة إلى دعم رغبة العمالة في التعلم والتدريب لإيجاد فرصة عمل مناسبة ، مما يؤثر ايجابا على ثقافة المواطن.

الإجراءات المنهجية للبحث

فى اطار تحقيق اهداف البحث واختبار فروضه قام الباحثون بأتباع الجانب النظرى والجانب العملى على النحو التالى فقد قام الباحثون باستخدام المنهج التحليلي لعرض العائد الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واثر ذلك على التنمية الاقتصادية في مصر مع تضمين الأبعاد الاخرى المتأثرة من ذلك الاثر مثل التطور الصناعى زيادة نسب توظيف العمالة وخفض نسب البطالة. حيث يعتمد البحث على جزئيين الأول نظري و الثاني تطبيقي.

وسوف يستخدم الباحثون جزئين، الجزء الأول: دراسة تطبيقية - الإستبيان لجمع البيانات من المصانع المعنية محل الدراسة وايضا من خلال المقابلات **الشخصية والجزء الثانى :الدراسة النظرية ومصادر** البيانات فقد اعتمد الباحثون على المنهج الاستقرائي والاستنباطي فى هذه الدراسة التى تقوم على تجميع وتحليل وتفسير المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسية المكونة للدراسة وذلك عن طريق الإطلاع على المراجع العلمية العربية و الأجنبية و الدراسات السابقة و الندوات و المؤتمرات و التقارير و الدوريات و بحوث المؤتمرات الخاصة بموضوع البحث و الإطلاع على المواقع المختلفة بالإنترنت ذات الصلة والوثيقة بموضوع البحث لتحقيق أهداف تلك الدراسة.

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: (y_1) العائد الاقتصادى

المتغيرات المستقلة: (χ_1) التطور الصناعى (χ_2) العمالة

أولا: اختبار الثبات والصدق لأسئلة الاستبيان :

إن الثبات يعنى استقرار القياس وعدم تناقضة مع نفسة ، لذلك قام الباحثون باستخدام معامل قياس الثبات ألفا كرونباخ، بالإضافة إلى معامل صدق المحك الذي يمثل الجذر التربيع لمعامل الثبات كما بالجدول رقم (١)، ونظراً إلى انه كلما اقتربت قيمة معامل ألفا كرونباخ من الواحد الصحيح دل ذلك على مصداقية البيانات وأنها تعكس العينة واقع مجتمع الدراسة، لذلك يتضح لنا بعد قياس الثبات والصدق، أن معامل الصدق لأسئلة محاور الدراسة تتراوح بين (٨٩.٩٨ – ٩٦.٦٦% تقريباً)، وهما يعبر عن مشكلة الدراسة محل البحث ، وبمعامل ثبات يتراوح بين (٩٣.٨١- ٩٩.١١% تقريباً).

جدول رقم (١) معامل قياس الصدق والثبات

المتغيرات	التنمية الاقتصادية		
	الثبات	العبارات	الصدق
(y_1)	%٩٦.٩٦٢	١٠	%٩٩.١١٢
(χ_1)	%٩٦.٣٠٧	٩	%٩٨.١٣٦
(χ_2)	%٨٩.٩٨٠	١١	%٩٣.٨١٤

ثانيا: مقياس ليكارد الخماسي لمعرفة اتجاهات أراء المستجيبين:

جدول رقم (٢) محور العائد الاقتصادي

بيـــان	دائماً	غالباً	احياناً	نادرالايحدث	لايحدث	متوسط	الانحراف المعياري
هل المصنع يدخل فى القطاع الرسمى للدولة ؟	١٢١.٠	٥٩.٠	١٨.٠	٣.٠	٢.٠	٤.٥٥	٠.٨١
	٦٢.٠	٢٨.٥	٩.٠	١.٥	١.٠		
هل الصناعات التى يقوم بها المصنع تساهم فى العائد الاقتصادي للدولة ؟	١٣٤.٠	٥٠.٠	٦.٠	٢.٥	٥.٠	٤.٩٤	٠.٨٥
	٦٧.٥	٢٥.٥	٣.٠	١.٥	٢.٣		
هل الصناعات التى يقوم بها المصنع صناعات تقليدية ؟	١٢٨.٠	٦٢.٥	٦.٠	٣.٠	١.٠	٤.٩٦	٠.٧٧
	٦٢.٥	٣٢.٥	٣.٠	١.٥	٠.٥		
هل انتاج المصنع للاستهلاك المحلى ؟	١٥٧.٠	٥١.٠	٦.٠	١.٠	١.٠	٤.٦٠	٠.٥٩
	٦٣.٥	٢٦.٠	٣.٠	٢.٠	١.٥		

هل يساهم المصنع فى عمليات التنمية ؟	١٤٦.٠	٤٧.٠	٢.٠	٢.٠	٣.٠	٤.٦٦	٠.٧٠
	٧٣.٠	٢٣.٥	١.٠	١.٠	١.٥		
هل حجم انتاج المصنع فى تزايد مستمر ؟	١٤١.٠	٤٦.٠	٦.٠	٥.٠	٢.٠	٤.٦٠	٠.٧٦
	٧٠.٥	٢٣.٠	٣.٠	٢.٥	١		
هل هناك عوائق فى عمليات التصنيع ؟	١٤٦.٠	٤٧.٠	٢.٠	٢.٠	٣.٠	٤.٦٦	٠.٧٠
	٧٣.٠	٢٣.٥	١.٠	١.٠	١.٥		
هل هناك تصدير لبعض منتجات المصنع ؟	١٢٨.٠	٥٩.٠	٦.٠	٢.٠	٥.٠	٤.٥٢	٠.٨٢
	٦٤.٠	٢٩.٥	٣.٠	١.٠	٢.٥		
هل تتدخل الدولة فى نوعية الانتاج وحجمه ؟	١٢٤.٠	٥١.٠	٢٠.٠	٣.٠	٢.٠	٤.٤٦	٠.٨١
	٥٢.٠	٢٥.٥	١٠.٠	١.٥	١.٠		
هل يتم الانتاج طبقا للمواصفات المحلية والدولية ؟	١١١.٠	٦٤.٠	١٠.٠	١٠.٠	٥.٠	٤.٣٣	٠.٩٦
	٥٥.٥	٣٢.٠	٥.٠	٥.٠	٢.٥		
الاجمالي	١٣٩٩.٧	٥٥٠.١	٨٢.٣	٣٦.١	٣١.٧	٤.٨٩	٠.٦٧
	٦٦.٥٥	٢٦.٤	٣.٨٥	١.٧	١.٥		

يتضح لنا من الجدول رقم (٢) أن هناك إجابة بـ (دائماً) على كافة أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور (y_1) العائد الاقتصادي حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي المحور (٤.٨٩) والانحراف المعياري الإجمالى للأسئلة من متوسطها الحسابي بمقدار (٠.٦٧) .

جدول رقم (٣) التطوير الصناعى

بيـــان	دائماً	غالباً	احياناً	نادرآلايحدث	لايحدث	متوسط	الانحراف المعياري
هل مساهمة المشروع فى التطوير الصناعى تكون بصفة مستمرة ؟	٢٢٢.٠	٤٠.٠	٦.٠	٢	٥	٤.٧٢	٠.٧١
	٨٠.٧	١٤.٥	٢.٢	٠.٧	١.٨		
هل الموارد التى تستخدم فى الصناعات التى يقوم بها المصنع تتم بطريقة تحافظ على الموارد الطبيعية ؟	٢١٠.٠	٤٠.٠	٢٠.٠	٣	٢	٤.٦٥	٠.٧٣
	٧٦.٤	١٤.٥	٧.٣	١.١	٠.٧		
هل المصنع فى نمو مستمر ؟	١٨٥.٠	٦٥.٠	١٠.٠	١٠	٥	٤.٥١	٠.٨٧
	٦٧.٣	٢٣.٦	٣.٦	٣.٦	١.٨		
هل الصناعات التى يقوم بها المصنع تساهم فى العملية الاقتصادية للدولة ؟	٢٢٥.٠	٤٧.٠		٢	١	٤.٧٩	٠.٥٠
	٨١.٨	١٧.١		٠.٧	٠.٤		
هل الجودة الحرفية للايدى العاملة بالمصنع تكون جيدة ؟	٢٢٧.٠	٤٠.٠	٣.٠	١	٤	٤.٧٦	٠.٦٣
	٨٢.٥	١٤.٥	١.١	٠.٤	١.٥		

هل هناك تدريب بصفة دورية للعاملين ؟	٢٢٥.٠	٣٧.٠	٦.٠	٥	٢	٤.٧٤	٠.٦٦
	٨١.٨	١٤.٥	٢.٢	١.٨	٠.٧		
هل يوجد تأثير بيئي بطريقة سلبية لمخرجات انتاج المصنع ؟	٢٢٩.٠	٣٩.٠	٢.٠	٢	٣	٤.٧٨	٠.٦٠
	٨٣.٣	١٤.٢	٠.٧	٠.٧	١.١		
هل يوحد مرونة فى الحصول على التكنولوجيا الحديثة فى التصنيع ؟	١٨٤.٠	٦٨.٠	١٨.٠	٣	٢	٤.٥٦	٠.٧٣
	٦٦.٩	٢٤.٧	٦.٥	١.١	٠.٧		
هل هناك حوافز من اجهزة الدولة للمصنع ؟	٢٢١.٠	٤٠.٠	٦.٠	٣	٥	٤.٧١	٠.٧٣
	٨٠.٤	١٤.٥	٢.٢	١.١	١.٨		
هل معدات واجهزة المصنع حديثة ؟	٢١٣.٠	٥٢.٠	٦.٠	٣	١	٤.٧٢	٠.٦٠
	٧٧.٥	١٨.٩	٢.٢	١.١	٠.٤		
الاجمالي	٢١٤١.٠	٤٦٨.٠	٧٧.٠	٣٤.٠	٣٠.٠	٤.٦٦	٠.٦١
	٧٧.٩	١٧.١	٢.٨	١.٢	١.١		

يتضح لنا من الجدول رقم (٣) أن هناك إجابة بـ (دائماً) على كافة أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور (χ_1) **التطوير الصناعى** حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي المحور (٤.٦٦) والانحراف المعياري الاجمالى للأسئلة من متوسطها الحسابي بمقدار (٠.٦١).

جدول رقم (٤) محور العمالة

بيـــان	دائماً	غالباً	احياناً	نادرألايحدث	لايحدث	متوسط	الانحراف المعياري
هل يخضع المصنع لأى نوع من أنواع الرقابة من اجهزة الدولة على تشغيل العمالة؟	٧	٣.٠	٧.٠	١٥٠.٠	٣٣.٠	٤.٦٠	٠.٨٤
	٣.٥	١.٥	٣.٥	٧٥.٠	١٦.٥		
هل للمصنع سجلات للعاملين به؟	٥.٠	٣.٠	١٢.٠	١٤٥.٠	٣٥.٠	٤.٥٧	٠.٨٤
	٢.٥	١.٥	٦.٠	٧٢.٥	١٧.٥		
هل عقود العاملين بالمصنع عقود موسمية ؟	١٠.٠	٥.٠	٣.٠	١٣٢.٠	٥٠.٠	٤.٤٧	٠.٩٤
	٥.٠	٢.٥	١.٥	٦٦.٠	٢٥.٠		
هل تقوم إدارة المصنع بتثبيت العاملين ؟	٣.٠	٢.٠	١٠.٠	١٤١.٠	٤٤.٠	٤.٦٠	٠.٧٤
	١.٥	١.٠	٥.٠	٧٠.٥	٢٢.٠		
هل هناك سلوك اجتماعى غير سوى فى عملية اختيار العاملين ؟	١.٠	١.٠	٢٠.٠	١٠٥.٠	٧٣.٠	٤.٤٠	٠.٧٣
	٠.٥	٠.٥	١٠	٥٢.٥	٣٦.٥		
هل هناك عدالة فى توزيع الدخل للعاملين داخل المصنع؟	٣.٠	٣.٠	٦.٠	١٤١.٠	٤٧.٠	٤.٦٠	٠.٧٧
	١.٥	١.٥	٣.٠	٧٠.٥	٢٣.٥		

هل العاملين لدى المصنع يتم التأمين عليهم لدى التأمينات الاجتماعية؟	٧.٠	٥.٠	٤.٠	١٥١.٠	٣٣.٠	٤.٥٩	٠.٨٩
	٣.٥	٢.٥	٢.٠	٧٥.٥	١٦.٥		
هل يغطى الدخل الاستهلاك من السلع والخدمات ؟	٣.٠	١.٠	٢٢.٠	١٣٧.٠	٣٧.٠	٤.٥٤	٠.٧٩
	١.٥	٠.٥	١١.٠	٦٨.٥	١٨.٥		
هل هناك علاوات سنوية تضاف على المرتب بصفة دورية للعاملين ؟	٣.٠	٥.٠	١٠.٠	١٥٥.٠	٢٧.٠	٤.٦٢	٠.٨٥
	١.٥	٢.٥	٥.٠	٧٧.٥	١٣.٥		
هل يكتفى بالعمالة الذكور دون عمالة المرأة داخل المصنع ؟	٢.٠	٤.٠	١١.٠	١١٨.٠	٦٥.٠	٤.٤٦	٠.٨١
	١.٠	٢.٠	٥.٥	٥٩.٠	٣٢.٥		
الاجمالي	٤٤.٠	٣٢.٠	١٠٥.٠	١٣٧٥.٠	٤٤٤.٠	٤.٥٤	٠.٧٧
	٧٩.٨	١٣.٦	٣.٨	١.٦	١.٢		

يتضح لنا من الجدول رقم (٤) أن هناك إجابة بـ (لا يحدث) على كافة أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور **(X2)** زيادة العمالة حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي المحور (٤.٥٤) والانحراف المعياري الإجمالى للأسئلة من متوسطها الحسابي بمقدار (٠.٧٧) .

ثالثاً : معامل الارتباط بين المحاور الرئيسية للدراسة :

يستخدم تحليل الارتباط في تقدير درجة الارتباط الخطي (مدى وجود علاقة خطية) بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابع محل الدراسة

الجدول رقم (٥) معاملات الارتباط بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة

بيان	**الدخل** (χ_1)	**البطالة** (χ_2)
قوة الارتباط	**%٩٢.٧٠**	**%٨٥.٣٠٠**
مستوي الدلالة	**٠.٠٠٠**	**٠.٠٠٠**

ويتضح لنا من الجدول رقم (٥) العلاقة بين متغيرات محاور الدراسة على النحو التالي:

(y_1) **محور العائد الاقتصادي** يرتبط بالمتغير المستقل (χ_1) الدخل بقوة ارتباط طردية بقوة مقدارها ٩٢.٧% وذو دلاله إحصائية معنوية نظراً لان مستوي الدلاله اقل من مستوي المعنوية ٥%، ويرتبط بالمتغير المستقل (χ_2) البطالة بقوة ارتباط طردية بقوة مقدارها ٨٥.٣% وذو دلاله إحصائية معنوية نظراً لان مستوي الدلاله اقل من مستوي المعنوية ٥%.

ثالثاً معامل التحديد (R^2):

يتم استخدم اختبار (F) لاعتماد النموذج ككل فإذا تم اعتماد (F) إحصائياً فهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية لها تأثير حقيقي على المتغير التابع.

جدول رقم (٦)

بيان	التنمية الاقتصادية
F	١١٥٥.٢١٣
p-value	٠.٠٠٠

ويوضح لنا من الجدول رقم (٦) أن قيمة (F) المحسوبة على النحو التالي:

- محور العائد الاقتصادي قيمة (F) هي ١١٥٥.٢١ ومستوي المعنوية المحسوبة P-value تساوي صفر تقريباً، وهو ما يدعونا إلى رفض الفرض الأصلي القائل بأن نموذج الانحدار غير معنوي، وقبول الفرض البديل وهو وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

وباستخدام الطريقة البيانية يتضح لنا أن البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط المستقيم ، مما يعنى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ، وهو ما يتضح من الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (١) التنمية الاقتصادية

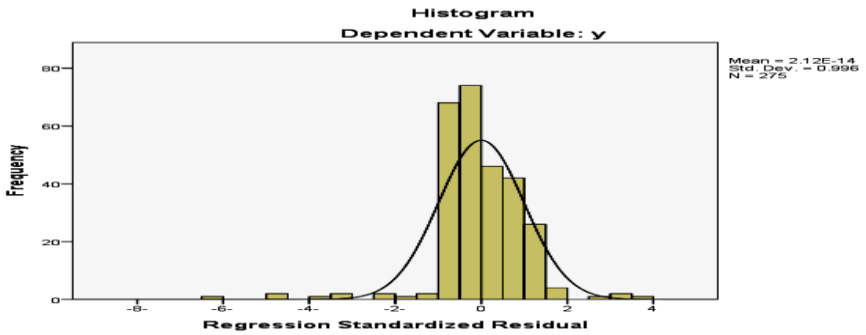

معامل التحديد في حالة الانحدار المتعدد يكون على الصورة التالية :

$$R^2 = \frac{\widehat{b_1}\sum \overset{*}{x}_1 \overset{*}{y} + \widehat{b_2}\sum \overset{*}{x}_2 \overset{*}{y}}{\sum \overset{*}{y}^2} = \frac{\sum \widehat{y}^2}{\sum \overset{*}{y}^2}$$

وعليه يمكن القول أن :

أ- إذا كانت قيمة ($R^2=0$) فهذا يعنى أن المقدرة التفسيرية للنموذج منعدمة، وان جودة توفيق معادلة الانحدار تكون عند حدها الادني، أو بعبارة أخرى فإن هذا يعنى أن المتغيرات المستقلة (X_n) يكون قد فشل في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (Y) .

ب- إذا كانت قيمة ($R^2=1$) فهذا يعنى أن المقدرة التفسيرية للنموذج كاملة، وان جودة توفيق معادلة الانحدار تكون عند حدها الأعلى ، أو بعبارة أخرى فإن هذا يعنى أن المتغيرات المستقلة (X_n) تكون قادرة على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (Y) .

تطبيقاً للمعادلة السابقة كانت نتيجة التحليل الإحصائي للمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة بالجدول رقم (٧) على النحو التالي :

جدول رقم (٧) معامل التحديد للمتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة

المتغير التابع	معامل التحديد	معامل الارتباط الكلي
محور التنمية الاقتصادية	%٨٩.٣٣	%٩٤.٦٠

حيث يتضح لنا مايلي :

– التغيرات التي تحدث في المتغير (y) محور العائد الاقتصادي) تعود بنسبة ٨٩.٣٣% إلى التغيرات التي تحدث في أهم المتغيرات المستقلة ذات التأثير معنوي، وبمعامل ارتباط كلي قدره ٩٤.٦٠% ومنه تصبح معادلة الانحدار هي:

$$y = (0.509) + 0.597\chi_1 + 0.530\chi_2 + 0.110$$

كما توصل الباحثون من خلال الدراسة الميدانية الى الاتي:

- المتغير التابع (y_1) العائد الاقتصادي يرتبط بالمتغير المستقل (χ_1) التطور الصناعى بقوة ارتباط طردية بقوة مقدارها ٩٢.٧% وذو دلاله إحصائية معنوية نظراً لان مستوي الدلالـه اقل من مستوي المعنوية ٥%، ويرتبط بالمتغير المستقل (χ_2) العمالة بقوة ارتباط طردية بقوة مقدارها ٨٠.٥% وذو دلاله إحصائية معنوية نظراً لان مستوي الدلاله اقل من مستوي المعنوية ٥%.
- وقيمة اختبار (F) هي ١١٥٥.٢١ ومستوي المعنوية المحسوبة P-value تساوي صفر تقريباً، وهو ما يدعونا إلى رفض الفرض الأصلي القائل بأن نموذج الانحدار غير معنوي، وقبول الفرض البديل وهو وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
- أي أن التغيرات التي تحدث في المتغير (y) محور العائد الاقتصادي) تعود بنسبة ٨٩.٣٣% إلى التغيرات التي تحدث في أهم المتغيرات المستقلة ذات التأثير معنوي، وبمعامل ارتباط كلي قدره ٩٤.٦٠% ومنه تصبح معادلة الانحدار هي:

$$y = (0.509) + 0.597\chi_1 + 0.530\chi_2 + 0.110$$

وهو ما يدعونا الى رفض الفرض الذى يقول:

- لا توجد علاقة جوهرية بين العائد الاقتصادي فى جمهورية مصر العربية والتطور الصناعى.
- لا توجد علاقة جوهرية بين العائد الاقتصادي فى جمهورية مصر العربية وتشغيل العمالة

مناقشة نتائج البحث :

من خلال إثبات تحقيق فروض البحث وتحليل النتائج أمكن استخلاص الآتي :-

- **اشار اختبار الثبات والصدق لأسئلة الاستبيان :**إن الثبات يعنى استقرار القياس وعدم تناقضة مع نفسة ، لذلك قام الباحثون باستخدام معامل قياس الثبات ألفا كرونباخ، بالإضافة إلى معامل صدق المحك الذي يمثل الجذر التربيع لمعامل الثبات كما بالجدول رقم (١)، ونظراً إلى انه كلما اقتربت قيمة معامل ألفا كرونباخ من الواحد الصحيح دل ذلك على مصداقية البيانات وأنها تعكس العينة واقع مجتمع الدراسة، لذلك يتضح لنا بعد قياس الثبات والصدق، أن معامل الصدق لأسئلة محاور الدراسة تتراوح بين (٨٩.٩٨ – ٩٦.٦٦% تقريباً)، وهوما يعبر عن مشكلة الدراسة محل البحث ، وبمعامل ثبات يتراوح بين (٩٣.٨١- ٩٩.١١% تقريباً).
- كما يتضح بالجدول رقم (٢) أن هناك إجابة بـ (دائماً) على كافة أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور (y_1) **العائد الاقتصادي** حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي المحور (٤.٨٩) والانحراف المعياري الاجمالى للأسئلة من متوسطها الحسابي بمقدار (٠.٦٧).
- ومن خلال الجدول رقم (٣) يتضح لنا أن هناك إجابة بـ (دائماً) على كافة أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور (χ_1) **التطور الصناعى** حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي المحور (٤.٦٦) والانحراف المعياري الاجمالى للأسئلة من متوسطها الحسابي بمقدار (٠.٦١).
- ومن خلال الجدول رقم (٥) تبين ان العلاقة بين متغيرات محاور الدراسة على النحو التالي:

(y_1) **العائد الاقتصادي** يرتبط بالمتغير المستقل (χ_1) التطور الصناعى ارتباط طردية بقوة مقدارها ٩٢.٧% وذو دلاله إحصائية معنوية نظراً لان مستوي الدلاله اقل من مستوي المعنوية ٥%، ويرتبط بالمتغير المستقل (χ_2) العمالة بقوة ارتباط طردية بقوة مقدارها ٨٠.٥% وذو دلاله إحصائية معنوية نظراً لان مستوي الدلاله

اقل من مستوي المعنوية ٥%.

- كما يوضح لنا الجدول رقم (٦) أن قيمة (F) المحسوبة على النحو التالي: محور العائد الاقتصادي قيمة (F) هي ١١٤٨.١١ ومستوي المعنوية المحسوبة P-value تساوي صفر تقريباً، وهو ما يدعونا إلى رفض الفرض الأصلي القائل بأن نموذج الانحدار غير معنوي، وقبول الفرض البديل وهو وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع .
- كما يوضح الجدول رقم (٧) ان التغيرات التي تحدث في المتغير((y_1) محور العائد الاقتصادي) تعود بنسبة ٨٩.٣٣% إلى التغيرات التي تحدث في أهم المتغيرات المستقلة ذات التأثير معنوي، وبمعامل ارتباط كلي قدره ٩٤.٦٠% ومنه تصبح معادلة الانحدار هي:

$$y = (0.509) + 0.597\chi_1 + 0.530\chi_2 + 0.110$$

نتائج الدراسة :

١- اثبتت الدراسة ان عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يدخل فى القطاع الرسمى للدولة .

٢- هناك العديد من الوائق والصعوبات التى تواجه إجراءات تسجيل تلك المشروعات فإن هناك ١٠ جهات حكومية منوط بها متابعة استخراج التصاريح اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي.

٣- القوانين الاقتصادية لا تتناسب مع الواقع: لم تعد الكثير من القوانين تناسب الواقع "فالتجارة الافتراضية على سبيل المثال أضحت واقعًا، في حين أن القوانين أصبحت غير واقعية حيث إن الواقع أسرع كثيرًا من التشريع بالإضافة إلى ضعف القدرة على تنفيذ القوانين الاقتصادية في ظل واقع سريع التغير.

٤- يعتبر إدراج المشروعات الغير رسمية للاقتصاد الرسمية للدولة وسيلة فعالة لزيادة الموارد المالية للدولة والمتمثلة في الضرائب والتأمينات الاجتماعية

وغيرها، مما يساهم في زيادة الايرادات العامة للدولة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

توصيات البحث:

١- قيام الدولة بإعداد خطة إستراتيجية لدمج المشروعات الغير رسمية للاقتصاد الرسمى للدولة ، وذلك في ضوء السياسات الملائمة للوضع الاقتصادي المصري، لتحفيز وجذب هذا الاقتصاد للدمج بالاقتصاد الرسمي.

٢- قيام الأجهزة الرقابية والأمنية بوضع إجراءات صارمة للحد من وجود الاقتصاد غير الرسمي وذلك لحماية المستثمرين الرسميين من الأضرار التي تعود عليهم من وجود الاقتصاد غير الرسمي.

٣- يقع على عاتق الدولة تشجيع المشاريع وبالأخص متناهية الصغر على الانضمام إلى القطاع الرسمي بإعطائهما مزايا تمويلية وقروض ائتمانية، هذه المزايا وغيرها ستجعل العاملين في القطاع غير الرسمي يعيدون حساباتهم ليتأكد لديهم أن الانضمام إلى القطاع الرسمي فيه فوائد حقيقية وأن الدولة في مقابل أنها ستحصل على ضرائب ورسوم ففي المقابل ستساعدهم في على مميزات وتمويل بنكى للمساهمة فى تمويل المشروعات.

٤- قيام المخططين والباحثين بإضافة متغير الاقتصاد غير الرسمي ضمن نماذج استقراء الوضع الاقتصادي عند التخطيط للتنمية الاقتصادية.

المراجع :

١- سعاد كامل رزق: تعريف القطاع غير المنظم في مصر من مدخل المنشآت"، مصر المعاصرة، (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، يوليو/اكتوبر ٢٠٠٣، العدد ٤٧١-٤٧٢.

٢- محمود مساعد جمعة " تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد غير الرسمى وبدائله الشرعية " دراسة فقهية إقتصادية تطبيقية على دولة الكويت، ماجستير ، جامعة المنيا. كلية دار العلوم. قسم الشريعة الإسلامية.٢٠١٦

٣- عالية المهدي، عبد الله شحاته، ادماج القطاع غير الرسمي في الإطار الرسمي للنشاط الاقتصادي، منتدى السياسات العامة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مايو ٢٠٠٠.

٤- ـالبنك الدولي تقرير مشروع ممارسة أنشطة الاعمال ٢٠١٨ في مصر، ويمكن الرجوع في البيانات الي الرابط التالي:http://arabic.Doingbusiness.org

٥- صندوق النقد العربي، "إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية"، الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية (عربستات)، ٩/٨ نوفمبر ٢٠١٧.

6- Aureo dedpaula & paula & Jos e A. Scheinkama, "The informal sector", 2007, August 27.

7- a Post-crisis approach" Cambridge, MA02138. April 2013.

8- Carl E. Walsh, "Monetary theory and policy" Third Edition, 2010.

9- Economic Development and Cultural change, 44(3), 1996.

10- Enriuqe chersi, "the informal Economy in Latin America", Cato journal Cato institute available on line at: www.Cato/institute.com.

11- European Bank for Reconstruction and development, "The Arab world competitiveness Report 2013". May.2013.

12- Ahmed Galal, The Economics of Formalization: Potential Winners and Losers From Formalization in Egypt, Cairo, Egyptian Center for Economic Studies (ECES), March, 2004.

13- Andrew Henley G.Reza Arabsheibani& Fracncisco G Carneiro, on Defining and measuring the informal sector, Discussion paper series, **Bonn, German: institute for the study of labor** November 2006.

14- Aureo dedpaula & paula & Jos e A. Scheinkama, "**The informal sector**", 2007, August 27.

15- B. Cohen, and W.J. House**," Labon market choices earnings and informal networks in khartoum Sudan",** 2002**.**